



## الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵏⵔⴰⵎⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵏⵔⴰⵎⴰⵏⵜ

Association Marocaine des Droits Humains

جمعية غير حكومية، تأسست يوم 24 يونيو 1979، معترف لها بصفتها المنتمية العامة (مرسوم رقم 2.00.405 - أبريل 2000)  
ONG constituée le 24 juin 1979- reconnue d'utilité publique (décret n° 2.00.405 du 24 Avril 2000)

# بيان حول تدهور الوضع في السجون بسبب انتشار فيروس كورونا

بالرغم من تحذير الحركة الحقوقية المغربية، وعلى رأسها الجمعية، منذ ظهور أولى حالات المرض بسبب فيروس كورونا بالمغرب، وتشديدها على ضرورة تخفيف الاكتظاظ بالسجون، ومطالبتها بالإفراج الفوري على كافة المعتقلين السياسيين والصحفيين والمدونين ومعتقلي الحركات الاجتماعية، وعلى رأسهم معتقلي حراك الريف، إلا أن الدولة المغربية ظلت تماطل وتسوف الى أن حلت الكارثة وحصل ما كانت تخشاه الحركة الحقوقية ودقت ناقوس الخطر بشأنه؛ وذلك بعد تسرب العدوى لبعض السجون وانتشارها على نطاق واسع بين نزلاءها والعاملين بها.

فالأرقام الأولية التي يتم تداولها اليوم في الصحافة بشأن أعداد المصابين داخل السجون، أرقام مهولة وفي تصاعد مستمر، حيث أصبح سجن ورزازات بؤرة لتفشي الفيروس؛ وهو ما يتطلب تدخلا عاجلا، وخطة محكمة لمحاصرة هذا التفشي المستمر للوباء داخل السجون.

إن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، - وهو ما فتى يطالب بالتخفيف من الاكتظاظ في السجون حتى قبل الوباء وأكد هذا المطلب، وبشكل أكثر ملحا، مباشرة بعد الإعلان عن أولى حالات الإصابة في المغرب- انسجاما مع نداءات الحركة الحقوقية المغربية والدولية، وكذا ندائي المفوضة السامية لحقوق الإنسان والأمين العام للأمم المتحدة، واستحضارا لواقع السجون وما تعرفه من أوضاع مخلة بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، و نظرا لما يشكله الاكتظاظ وسوء الأوضاع في السجون من عوامل خطيرة تهدد بالكارثة في حال تفشي الوباء بها، فإنه:

- يجدد مطلبه القاضي بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف، فورا ودون قيد أو شرط، حفاظا على حياتهم وسلامتهم؛
- يطالب بالإفراج عن معتقلي الحق العام وفقا للخطة التي وضعتها الحركة الحقوقية المغربية في بياناتها السابقة، بدءا بالاستجابة للعريضة التي أصدرها الائتلاف المغربي لهيأت حقوق الإنسان والتي أرسلت لرئيس الحكومة قبل أسبوعين، لما سيساهم به ذلك من إنقاذ لعدد كبير من السجناء وتحسين شروط اعتقال المتبقين، مما سيوفر لهم من كل سبل الوقاية من العدوى؛
- يحمل المسؤولية الكاملة للدولة المغربية في شخص المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، في كل ما يهدد أو قد يمس صحة وحيات السجناء، وفي مقدمتهم المعتقلون السياسيون ومعتقلو الرأي، ويطالب رئيس الحكومة باتخاذ التدابير والإجراءات المستعجلة والسريعة والفعالة لتوقيف زحف الوباء على السجون وتهديده لحيات السجناء؛
- يطالب باطلاع الرأي العام بالوضع الوبائي داخل السجون بكل شفافية، وبتفتح تحقيق فوري ونزيه وموضوعي لتحديد المسؤوليات بشأن الانتشار الواسع للفيروس في عدد من السجون وبإخضاع كل من ثبت تورطه، بشكل مباشر أو غير مباشر، للمساءلة القانونية.

عن المكتب المركزي

الرباط، في 22 أبريل 2020